السعودية تحمي «إسرائيل»... أكثر من مجرد عبارة قالها ترامب ومضى

فرنسا - فراس عزيز ديب

«لو لم يكن لدينا السعودية لما كانت لدينا قاعدة ضخمة، وإذا نظرتَ إلى «إسرائيل» من دون السعودية فستكون في ورطة كبيرة».

هذه الكلمات ليست لكاتب سياسي يعمل في ما يسمونها «وسائل إعلام الممانعة» يتّهم فيها السعودية بحماية «إسرائيل»، هذا الاعتراف العلني هو للحليف الأقرب لآل سعود الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

اعتراف لو نظرنا إليه بروح العاطفة لقلنا إن ترامب لم يأت بجديد، هو فقط أخرج الدور السعودي إلى العلن، لكن إذا ما وضعنا العاطفة جانباً فإن كلام ترامب أنهى الجدال الحاصل حول مستقبل مملكة القهر في المنطقة عندما ربط بين وجودها والوجود الإسرائيلي، وكلنا يعلم ماذا يعني وجود «إسرائيل» بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية.

هذا الكلام لا يعني فقط أن نبتسم عندما نقرأ مجدداً تحليلات ببغائية عن تقسيم مملكة السعود من قبل الأميركيين، أو عن الحلم العثماني المتجسد برغبة رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان كسب معركة ما يسمى «تمثيل السنة» ضد آل سعود، ليتقاسم مع «حليفه» الإيراني وهم تمثيل جناحي الأمة الإسلامية، بل إن أخطر ما يمكن أن ينتج عن هذا التصريح أن ترامب أراد القول لحلفائه تحديداً: من منكم بلا خطيئة فليرجم آل سعود بحجر.

هل نتحدث عن فرنسا التي غزت مالي وساحل العاج وتدخلت بهما دون وجه حق، أم نتحدث عن ألمانيا التي تاجرت وتتاجر بقضية اللاجئين، حتى جرائم آل سعود في اليمن لم تهز ما يسمى العالم المتحضر فيوقف مبيعات السلاح إليها، هم اكتفوا بتعليقها فقط حتى تتضح حقيقة مقتل، جمال خاشقجي، أم نتحدث عن تركيا ذات نفسها التي يحتاج ملف انتهاكات حقوق الإنسان فيها من قتل وسجن لمعارضي المشيئة الإخوانية لجمال نحمل عليها الوثائق، هؤلاء لا يمكن لهم أن يحملوا سيف معاقبة آل سعود حتى ولو ثبتت تورطهم بمقتل خاشقجي، وعليه فإن كلام ترامب، صراحةً، يبدو أبعد من مجرد حماية الطغمة الحاكمة في المملكة على الأقل حتى نهاية ولايته الرئاسية، كيف لا وهو تصريح سيتشابك مع ثلاثة ملفات أساسية، فما هي؟

أولاً: الملف السوري، حيث لم يكن غريباً أن يُعلن ملك آل سعود قبل أيام بأن المملكة تقف مع الحل السياسي في سورية، هذا الكلام كان له تمهيد مسبق من قبل وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الذي ابتعد منذ أشهر عن أسطوانة «رحيل النظام»، هذا الكلام يعود بنا لشهر آب الماضي عندما زار وزير الخارجية السوري وليد المعلم موسكو بصورة متزامنة مع زيارة عادل الجبير، يومها تحدثنا عن وساطة يقوم بها الروس لإعادة تفعيل فكرة المصالحة بين سورية والسعودية، وهي المساعي التي توقفت منذ الزيارة التي قام بها مسؤول الأمن القومي اللواء علي مملوك إلى السعودية صيف العام ٢٠١٥.

تصريحات الملك تبدو فيما تبدو أشبه بدفعة على الحساب قابلها الجانب السوري بترحيب من قبل معاون وزير الخارجية السوري أيمن سوسان، واعتبرها «رجوعاً عن الخطأ».

تصريحات سوسان وإن كانت الرد الرسمي الوحيد على تلك المواقف الجديدة، إلا أن القيادة السورية في أعلى تراتبية الهرم كانت ولا تزال، ترحب بمثل هكذا مواقف تعود بالمنطقة نحو حال التهدئة وصولاً لعودة العلاقات العربية العربية في إطار احترام السيادة المتبادل، لكنها كانت تشدد على رؤية الأفعال لا الأقوال، فهل تكون تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الأخيرة عن ضرورة عودة سورية إلى الجامعة العربية بداية اقتران القول بالفعل؟

من الواضح أن القيادة السورية بعد هذا الصمود الأسطوري للجيش والشعب، لا تستجدي هكذا عودة ولا تستعجلها، لكنها بالنهاية ترى بإقرارها بدايةً لما تنتظره من اقتران القول بالفعل لدى الدول التي شاركت في دعم الإرهاب على الأرض السورية.

من جهة ثانية فإن الجانبين السعودي والإماراتي باتا بحكم المقتنعين أن عدو المملكة لم يكن القيادة السورية، ولا الشعب السوري، لكن العدو الحقيقي هو من يريد أن يقاسمهم نفوذهم وهو حكماً التركي وتابعه القطري الذي كان السبب الأول بفضيحة مقتل جمال خاشقجي، أي إننا إذا ما وضعنا المجاملات الدبلوماسية جانباً، فإن كلا المشيختين لن يمررا للتركي ما جرى حتى لو كان الأمر من منطلق «عدو عدوي صديقي»، وهذا يعني أن الانفتاح في الملف السوري قادم، وحدهم فقط من لا زال على عيونهم غشاوة هم بعض صغار السياسة في لبنان ومن يجدون أنفسهم متضررين من هكذا انفتاح في دول ثانية من هذا الإقليم!

الملف الثاني: القضية الفلسطينية، وهنا لم يكن كلام ترامب عن فرضية أن وجود «إسرائيل» سيكون في خطر من دون السعودية مجرد اتكاء على أمر يحظى بإجماع جميع أقطاب السياسة في الولايات المتحدة، هذا الكلام أشبه بشرط غير مباشر وضعه أمام آل سعود، وبمعنى آخر:

حان الوقت لآل سعود أن يُخرجوا كل شيء إلى العلن بما يتعلق بالعلاقة مع «إسرائيل» على الطريقتين الإماراتية والقطرية، وبنفس الوقت فإن على الفلسطينيين الاستعداد لما هو أسوأ بما يتعلق بـ«صفقة القرن».

هذا ما يفسر لنا اليوم استماتة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو بالدفاع عن التهدئة الأخيرة في غزة، وصولاً للتضحية بائتلافه الحاكم إن لزم الأمر، وبمعنى آخر فإن فكرة نتنياهو بُنيت على قاعدة أساسية: «إذا تمكنا من تجنب المواجهة فلماذا لا نقوم بذلك»، تحديداً أن وعود الرعاية السعودية لأي تصفية قادمة للقضية الفلسطينية دخلت عملياً حيز التنفيذ.

ربما على آل سعود أن يعوا هنا قدرة القطري على التشويش بما يتعلق بهذا الملف، تشويش ليس مبنياً على الحرص على الحقوق الفلسطينية، بقدر ما هو مبني على الخوف من مستقبل الدور السعودي بإزاحة النفوذ القطري الذي كان محصوراً بشراء التهدئة لا فرض التسوية، وهذا ما كان يعنيه ترامب من وجود تراتبية في قدرة تابعيه في المنطقة على خدمته، لذلك يبدو حريصاً على أن تكون السعودية هي صمام الأمان الذي يتحكم بكل المعترضين على صفقة القرن، فما بالنا عندما تتوحد جهود كل من السعودية ومصر السيسي لتحقيق هذا الهدف؟

الملف الثالث: المواجهة مع إيران، فبما أننا نستقرئ من تشابك الأحداث والتصريحات حتمية دخول المنطقة بمرحلة جديدة، فإن الواقعية تقودنا نحو إعادة تشذيب بعض المصطلحات، منها مثلاً مصطلح «المواجهة مع إيران»، فلا الإسرائيلي سيواجه إيران أو يهاجمها مهما علا الصراخ الدبلوماسي، ولا آل سعود يرغبون بذلك، كلا الطرفين يستخدمان هذا المصطلح كدرع واق يطيل عمرهما لا أكثر، فالكيان الصهيوني يرى بشبح الفزاعة الإيرانية طريقاً ينال عبره ما يشاء من الولايات المتحدة، أما آل سعود فهم يريدون «عدواً دائماً» يستنهضون من خلاله الهمم الطائفية والمذهبية التي لا يحيون دونها، حتى الإيرانيون ذات أنفسهم يستفيدون من هذا المصطلح إما بالتصريحات الرنانة عن محو «إسرائيل» أو شطبها وتدميرها، أو المفاخرة بالتمسك بالقضية الفلسطينية في وقت تخلى عنها العرب، وهو أمر يفيد القيادة الإيرانية بما يتعلق بالتسويق لخطاب داخلي يفيد على المستوى الشعبي.

في النتيجة فإن هذا الستاتيكو لن يتغير ولن يتبدل، هي مواجهة إعلامية يستفيد منها الأطراف الثلاثة، وإن كان هناك مواجهة مباشرة فهي حكماً تتم بالوكالة إما عن طريق الدعم الإيراني لحركات المقاومة والتي كانت سورية أساساً ولا تزال تدعمها حتى قبل ظهور إيران الإسلامية، أو كما هدد ولي العهد السعودي يوماً بنقل المعركة إلى داخل إيران عبر عمليات إرهابية متنقلة، لتبدو جميع الأطراف سعيدة بوضع اللاحرب واللاسلم بعيداً عن المزايدات الإعلامية والتصريحات الرنانة، فماذا ينتظرنا؟

يبدو جلياً أن الجميع يريد التمسك بكل الأوراق التي يملكها، واهم من يظن أن هذه المرحلة الحساسة التي تشهد مخاض ولادة توازنات دولية جديدة هي مرحلة معاقبة التابعين أو تأنيبهم بالنسبة للأميركيين، بل على العكس هي أشبه بمرحلة غربلة لهم، وبين النظامين التركي والسعودي فإن الولايات المتحدة حكماً ستختار الثاني، حتى لو اضطرت هذه المرة لمواجهة الأول بشكل غير مباشر على الأرض إذا ما نفذ رجب طيب أردوغان تهديداته بما يتعلق بمناطق شرق الفرات، بل إن الأميركيين هذه المرة كانوا أكثر وضوحاً عندما تحدثوا عن مغادرة جميع القوات الأجنبية لسورية عدا الروس، بالتأكيد الرسالة وإن كانت متكررة باتجاه حلفاء سورية، لكنها هذه المرة تبدو بالنسبة للنظام التركي رسالة حاسمة لن ينفع معها رسائل التتريك التي يرسلها من الشمال السوري، ولا حتى الاستمرار بنشر تفاصيل هوليودية أو التكويع عن اتهام البلاط الحاكم في مملكة القهر بما يتعلق بملف مقتل خاشقجي، الشيء الوحيد الذي قد ينفع معه إن كرر الروس والإيرانيون غلطة إنقاذه من عزلته.

السعودية ضرورة لوجود «إسرائيل» ليست جملة عابرة قالها ترامب ومشى، هي خارطة لمستقبل يؤسس لإنزال الجميع عن الشجرة، ألم نقل لكم يوماً لا يمكن لعاقل أن يكسر صحناً يأكل منه ما لذ وطاب، لنكف عن بيع الوهم وتعاطوا مع الوضع الحالي لآل سعود كأمر واقع، لكن إياكم أن تذهبوا في تحليلاتكم بعيداً لتقنعونا بأنكم سترّمونهم على الطريقة الإسرائيلية في البحر!

«قسد» تتهاوى أمام داعش في شرق الفرات وتفر من «البحرة»

مجازر «التحالف» تتجدد في هجين واستشهاد ٢٠ مدنياً

الوطن - وكالات

تهاوت «قوات سورية الديمقراطية –قسد» أمام تنظيم داعش الإرهابي في ريف دير الزور الجنوبي الشرقي، حيث سيطر الأخير على بلدة البحرة وتقدم نحو بلدة غرانيج على الرغم من دعم «التحالف الدولي» لها، والذي ارتكب مجزرة جديدة في مدينة هجين استشهد فيها ٢٠ مدنياً. ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية: إن طيران «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة من خارج مجلس الأمن بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي قصف بعنف صباح أمس مدينة هجين ما تسبب باستشهاد ٢٠ مدنياً بينهم ٩ أطفال و٨ نساء وإلحاق دمار بمنازل المواطنين وممتلكاتهم.

واستشهد الجمعة ١١ مدنياً بينهم ٣ نساء و٥ أطفال وجرح العشرات بقصف طيران «التحالف الدولي» بلدة الشعفة ما تسبب أيضاً بوقوع دمار في المنازل الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الشهداء نتيجة صعوبة انتشال الجرحى من تحت الأنقاض إضافة إلى الحالات الحرجة للعديد من الجرحى.

جاء ذلك في وقت، ذكر فيه نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي أن تنظيم داعش سيطر على كامل بلدة البحرة بريف دير الزور الجنوبي الشرقي وتابع تقدمه نحو بلدة غرانيج التي تسيطر عليها «قسد»، بعد أن بدأ التنظيم هجوماً عنيفاً على أكثر من محور ضد «قسد»، التي تحاول السيطرة على آخر معاقله شرق الفرات.

ونشرت وكالة «أعماق» التابعة للتنظيم، أمس، صوراً من الهجوم الذي تركز على بلدتي الشعفة والبحرة، كما عرضت تسجيلاً مصوراً أظهر أسرى من «قسد» ألقى التنظيم القبض عليهم في أثناء المواجهات.

وقال المسؤول الإعلامي في «قسد»، مصطفى بالي، عبر «تويتر»، امس: إن مختلف خطوط التماس تشهد أعنف الاشتباكات بين القوات الكردية المدعومة من التحالف الدولي من جهة وبين تنظيم داعش من جهة أخرى.

ويسيطر تنظيم داعش على مدينة هجين والقرى والبلدات التابعة لها شرق الفرات، التي تعتبر المعقل الأخير لها في ريف دير الزور الشرقي.

وذكرت شبكات محلية عاملة في دير الزور بينها «فرات بوست»، أن الهجوم يتركز شمال مدينة هجين وشمال شرق بلدتي الشعفة والكشمة وقرب بلدة البحرة، ويستغل تنظيم داعش انعدام الرؤية في المنطقة بسبب الضباب الكثيف، الأمر الذي أدى إلى شلل حركة طيران «التحالف الدولي» الداعم لعمليات «قسد».

وأشارت «فرات بوست» إلى أن غارات مكثفة لطيران «التحالف الدولي» استهدفت بلدة الكشمة الواقعة تحت سيطرة التنظيم، وهو ما أكدته وكالة «أعماق» بصور أظهرت طائرات التحالف في أثناء تنفيذ الضربات الجوية على المنطقة. وفشلت «قسد» بالتعاون مع «التحالف الدولي» بقيادة أميركا في حملتها الأخيرة لطرد التنظيم من معقله في جيب هجين، وخسرت أمام التنظيم جميع المواقع التي تمكنت من السيطرة عليها حينها، وأعلنت مجدداً أنها تستعد لبدء هجوم جديد ضد التنظيم في المنطقة، لكنها لم تبدأ الحملة الجديدة حتى اليوم.

وفي سياق متصل، نقلت وكالة «أ ف ب» عن مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض رامي عبد الرحمن: «شن تنظيم داعش هجوماً واسعاً الجمعة على بلدة البحرة المحاذية للجيب الواقع تحت سيطرته، مستفيداً من الأحوال الجوية الضبابية» في المنطقة.

وأوضحت «أ ف ب»، أن التنظيم تمكن من اقتحام المدينة حيث تدور منذ الجمعة معارك عنيفة أسفرت حتى الآن عن مقتل ٢٤ مسلحاً من «قسد»، وفق المرصد المعارض، الذي أشار إلى أسر مسلحي داعش لعشرة مسلحين من «قسد». وسيطرت قوات «قسد» على البحرة قبل أشهر عدة في إطار معاركها ضد التنظيم في ريف دير الزور الشرقي، وتتضمن البلدة مقراً عسكرياً لـ«قسد» ولمستشارين من «التحالف الدولي».

ومع استمرار الهجوم، أوضح عبد الرحمن، أن طائرات «التحالف»، بدأت شن غارات عنيفة على التنظيم في البحرة «لإبعاد خطرهم»، حيث قتل ٢٧ مسلحاً من التنظيم منذ الجمعة جراء الاشتباكات والقصف الجوي على مناطق عدة بينها البحرة.

أنقرة تنتقد نشر واشنطن نقاط مراقبة شمال سورية: سيزيد الوضع تعقيداً

اتفاق روسي تركي على استمرار التعاون في إدلب وتل رفعت

نقاط المراقبة الأميركية شمال سورية تثير حفيظة الأتراك (عن الإنترنت)

وكالات

بينما اتفقت موسكو وأنقرة، أمس، على «مواصلة العمل بينهما لضمان الاستقرار في مدينتي إدلب وتل رفعت» شمال سورية، انتقدت الأخيرة إعلان واشنطن نصب نقاط مراقبة شمال البلاد لتجنب التوتر بين تركيا والميليشيات الكردية، معتبرة أن ذلك سيزيد الوضع تعقيداً في المنطقة.

وأفادت وكالة «الأناضول» للأنباء، نقلاً عن مصادر في وزارة الدفاع التركية، بأن وزير الدفاع أكار خلوصي ووزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو اتفقا خلال اتصال هاتفي على مواصلة العمل المشترك من أجل تحقيق السلام واستمراره في إدلب وتل رفعت.

وذكرت المصادر، أن الوزيرين تباحثا خلال الاتصال في قضايا تتعلق بالأمن الإقليمي، في إطار الاتفاق الموقع في مدينة سوتشي الروسية بين البلدين حول سورية.

وأكدت المصادر، أن الوزيرين حددا التدابير الفنية والتكتيكية الواجب اتخاذها ميدانيا. وكان شويغو بحث مع أكار خلال لقاء جمعهما في مدينة سوتشي الثلاثاء الماضي، مواصلة العمل المشترك بين البلدين حول المنطقة «منزوعة السلاح» في محافظة إدلب وتطور الأوضاع في سورية بشكل عام.

وفي ١٧ الشهر الماضي تم الإعلان في مدينة سوتشي الروسية عن «اتفاق إدلب» الذي تضمن إنشاء منطقة «منزوعة السلاح» بين مناطق سيطرة الجيش العربي السوري ومناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

ومنح الاتفاق النظام التركي مهلة حتى ١٠ الشهر الماضي لسحب الإرهابيين والمسلحين السلاح الثقيل من المنطقة «منزوعة السلاح» على أن يلي ذلك انسحاب الإرهابيين من تلك المنطقة حتى موعد الـ١٥ من الشهر ذاته لتبدأ بعدها دوريات روسية تركية بمراقبة تلك المنطقة، وهو الأمر الذي لم يحصل حتى الآن.

يذكر أن ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية سيطرت على مدينة تل رفعت في ريف حلب الشمالي في مطلع ٢٠١٦.

ويتمركز الآلاف من مسلحي تلك الميليشيا في تل رفعت، إضافة إلى قوة للجيش العربي السوري فيها، وعشرات من أفراد الشرطة العسكرية الروسية.

وفي وقت سابق من يوم أمس، اعتبر أكار في تصريح نقلته «الأناضول» أن قرار واشنطن الأخير نصب نقاط مراقبة شمالي سورية «سيزيد تعقيد الوضع المعقد أصلاً في المنطقة»، مشيراً إلى أن قوات بلاده ستتخذ التدابير اللازمة ضد أي مخاطر أو تهديدات قد تأتي من خارج الحدود.

وأضاف قائلاً: «أبلغنا نظراءنا العسكريين والمدنيين الأميركيين مراراً، انزعاجنا من مسألة إنشاء نقاط مراقبة شمال سورية».

والأربعاء الماضي، أعلن وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس، اعتزام بلاده إقامة نقاط مراقبة في عدة مناطق على طول الحدود الشمالية لسورية، وذلك لتجنب التوتر بين «النظام التركي والميليشيات الكردية المدعومة من تحالف واشنطن»، بحسب قوله.

وأول من أمس، نقلت «الأناضول» عن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو قوله: «إن الولايات المتحدة الأميركية، تعقد صفقات مع الإرهابيين حول تقاسم النفط من الآبار الواقعة على الحدود العراقية السورية»، وأضاف: أن أميركا حولت الحدود السورية العراقية إلى «مختبر للإرهاب».

جاءت تصريحات صويلو بالترافق مع تصريحات لوزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قال فيها: «إن على واشنطن تطبيق خريطة الطريق المتفق عليها بين البلدين في مدينة منبج، حتى نهاية العام الحالي».

وتنص «خريطة الطريق» بشأن منبج التركية- الأميركية، المتفق عليها في حزيران الماضي، على انسحاب «وحدات حماية الشعب» من منبج على أن يلي ذلك تولي الاحتلال التركي والأميركي مهمة مراقبة المدينة، وتشكيل ما يسمى «إدارة محلية» فيها.

وكان من المفروض تطبيق الاتفاق بعد ٤٥ يوماً من الاجتماع، لكن المماطلة الأميركية حالات دون ذلك، باستثناء تسيير دوريات مشتركة في شمال منبج.

الفلتان الأمني متواصل في مناطق سيطرة «النصرة»

الجيش يحرر ١٠ مخطوفين بريف حلب.. ويواصل الرد على خروقات «اتفاق إدلب»

الجماعات الإرهابية المسلحة تقصف المناطق السكنية وتخرق «اتفاق إدلب» والجيش يرد (عن الإنترنت)

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

حرر الجيش العربي السوري، أمس، ١٠ مخطوفين لدى التنظيمات الإرهابية المنتشرة في ريف حلب، وواصل الرد على خروقات تلك التنظيمات والميليشيات المسلحة لـ«اتفاق إدلب»، في وقت استمر الفلتان الأمني في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، وواصل الاحتلال التركي حملته في عفرين ضد الخارجين عن سطوته.

ومع عدم انسحاب التنظيمات الإرهابية من المنطقة «منزوعة السلاح» التي نص عليها «اتفاق إدلب» ومحاولاتهم المتواصلة للتسلل منها إلى مناطق سيطرة الدولة، استهدف الجيش مع ساعات الصباح الأولى من يوم أمس برمايات من مدفعيته الثقيلة وقذائف دباباته المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة التي تستقر في «منزوعة السلاح» ما بين ريفي حماة وإدلب، وتصر على خرق «اتفاق إدلب»، بتصعيد اعتداءاتها ضد الجيش والقوات الرديفة، والتسلل نحو النقاط العسكرية لاستهدافها.

وطالت رمايات الجيش الإرهابيين في اللطامنة وأراضيها الزراعية وقريتي لحايا وتل الصخر، في قطاع حماة من «منزوعة السلاح»، وهو ما أدى إلى تكبيدها خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

وفي قطاع إدلب من «منزوعة السلاح»، استهدف الجيش بمدفعيته الثقيلة، مجموعات إرهابية ترفع شارات «النصرة» وتحديداً في محاور التمانعة وسكيك، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن وحدة من الجيش كانت رصدت قبيل ظهر أمس تحركات لمجموعات من «النصرة» والميليشيات المسلحة المتحالفة معها، في أطراف بلدة اللطامنة باتجاه نقاط عسكرية متمركزة في محيط بلدة حلفايا بريف حماة الشمالي، فتعاملت الوحدة العسكرية معها براجمات الصواريخ والرشاشات الثقيلة، وأوقعت العديد من أفرادها صرعى وجرحى.

وكانت مجموعات إرهابية ترفع شارات تنظيم «حراس الدين» الفرع الجديد لتنظيم «القاعدة» الإرهابي في سورية، أطلقت ليل الجمعة، بحسب المصدر، عدة صواريخ على مدينة صوران بريف حماة الشمالي، في تطور ملفت هو الأول من نوعه منذ أشهر طويلة، فسقطت بمحيطها واقتصرت أضرارها على الماديات، حيث رد الجيش على مصادر إطلاقها، وأردى العديد من الإرهابيين، ودمر منصات إطلاق الصواريخ.

على خط موازٍ، ذكرت وكالة «سانا»، أن الجيش حرر ١٠ مختطفين كانوا محتجزين لدى المجموعات الإرهابية في ريف حلب بينهم نساء وأطفال.

من جهة ثانية، وبحسب مواقع الكترونية معارضة، أطلق نشطاء معارضون في مناطق سيطرة الإرهابيين، حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ضد انتشار الملثمين في محافظة إدلب، وذلك تحت شعار «الملثم، شخص أضمر شراً فأراد أن يخفيه».

وأوضحت المواقع، أن ذلك جاء على خلفية قتل مسلحين مجهولين يوم الجمعة لناشطين معارضين هما رائد الفارس وحمود جنيد، في مدينة كفرنبل جنوبي إدلب.

بموازاة ذلك حاول مسلحون يتبعون لما يسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة» فض اعتصام سلمي للأهالي في مدينة إدلب عن طريق إطلاق الرصاص الحي، بعدما اعتصم البعض أمام مبنى ما يسمى «وزارة العدل» التابعة لـ«الإنقاذ» للمطالبة بالإفراج عن الكوادر الطبية التي تم اعتقالها الأسبوع الماضي.

من جهته، أعلن نائب رئيس المكتب السياسي لما يسمى «لواء الإسلام» هشام اسكيف التابع لميليشيا «الجيش الحر»، أنهم يتبعون لميليشيا «الفرقة الرابعة» المنضوية في ما يسمى «الفيلق الثالث» بـ«الجيش الوطني» الذي شكلته تركيا منذ أشهر، مشيراً إلى أنهم تشكلوا من اندماج ثلاث مليشيات هي «تجمع فاستقم كما أمرت»، و«الفرقة ٢٣»، و«الفوج الخامس» شهر تموز الماضي.

جاء ذلك تزامناً مع بدء حملة أطلقها «الجيش الوطني» شمال حلب، قال إنها تهدف للقضاء على «الفساد والفصائل المنعزلة»، والتي استمرت أمس وأعلنت حظراً للتجوال في مدينة عفرين وناحية جنديرس من الساعة السابعة صباحاً وحتى إشعار آخر.

في المقابل، ذكرت «وكالة هاوار» الكردية أن «المرتزقة» التابعين للاحتلال التركي يفخخون منازل المدنيين، لتفجيرها في حال اقتراب جيش الاحتلال منها، وذلك بعد خلافات نشبت بينهم وبين مشغلهم رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان.

في جنوب البلاد، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر ميداني أن السلطات المختصة بالتعاون مع السكان المحليين عثرت على مخزن في منطقة برزة شمال دمشق، لافتة إلى أن المخزن كان فيه متفجرات مختلفة وأحزمة ناسفة، وكمية كبيرة من الذخيرة، بما في ذلك قذائف مختلفة وقاذفات وصواريخ وهاون.

كما لفتت إلى وجود «بنادق قنص وأجهزة رؤية ليلية وأقنعة الواقية تستخدم في تصنيع المواد الكيميائية».